

استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي

أ.م.د. سلمان حسين عبد الله / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
م.م. ميسون داود حسين / كلية الهندسة / الجامعة المستنصرية

المستخلص

إن الاستعمال قيد التحفظ تأثيرات كبيرة على القوائم المالية وبالتالي على الإبلاغ المالي الذي تنتجه هذه القوائم لذلك صنفه البعض من المهنيين بأنه مبدأ محاسبي بينما صنفه الآخرون كقيد وأتى هذا التصنيف استناداً إلى استعمالات هذا القيد ففي بعض الأحيان يستعمل المحاسب هذا القيد وخصوصاً مع حالات عدم التأكد وفي بعض الأحيان قد يصطدم مع بعض الحالات التي قد يجبر فيها المحاسب على مغادرة قيد التحفظ نتيجة نشوء أحداث اقتصادية قد نشأ عنها حقوق أو التزامات مستقبلية يجب الإفصاح عنها. أن بروز قيد التحفظ أساساً كان بسبب عدم التأكد وجوهره هو الإبلاغ عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف وبذلك فقد فرض سلوكاً تشاؤمياً على المحاسب عند قيامه بالاختيار بين بدائل القياس المحاسبي لأغراض الإبلاغ المالي وبذلك فإنه سيظهر للمستخدمين نتائج غير حقيقي مع زيادة بالطلب على عرض موضوعي ومنصف يركز الاهتمام على أولويات للمستثمر كمستخدم للمعلومات أصبح ينظر إلى قيد التحفظ كقيد يفيد استخدامه في حالات معينة كتلك التي تتطلب حكم شخصي من قبل المحاسب.

المصطلحات الرئيسية للبحث / قيد التحفظ ، محاسبة الاستحقاق ، جودة الابلاغ المالي



المقدمة

ان موضوع التحفظ موضوع قديم وقد كان ولا زال مثيرا للجدل فمنهم من اعتبره قيذا محددًا ومنهم من ادخله ضمن المبادئ ولكنه في كل الاحوال اصبح في الوقت الحالي مطلبًا ضروريًا من جانب الاطراف المستفيدة من التقارير المالية وخصوصا بعد حالات الانهيار والازمات التي اودت بحياة كبريات الشركات العالمية نتيجة تصرفات الادارة التي تبنت سياسات وممارسات انتهازية مثل ادارة الارباح والتمويل خارج الميزانية وغيرها من الممارسات التي خرقت مفهوم التحفظ والذي له دور رئيسي في تخفيض مثل هذا المخاطر باعتباره اسلوب من اساليب مواجهة حالات عدم التأكد. ولكن ظهرت ايضا ممارسات محاسبية فرضها الواقع الاقتصادي ونتج عنها احداث اقتصادية توجب الإبلاغ عنها بطريقة قد تتعارض مع مفهوم التحفظ. وهو ما يطلق عليه محاسبة الاستحقاقات لذلك يركز البحث على إيجاد علاقة متوازنة بين هذين المفهوم لتعريف جودة الإبلاغ المالي وقد تناول البحث هذا الموضوع في خمسة مباحث :

المبحث الأول منهجية البحث

المبحث الثاني مدخل تعريفي بقيد التحفظ

المبحث الثالث علاقة قيد التحفظ بمحاسبة الاستحقاق

المبحث الرابع الجانب التطبيقي

المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / منهجية البحث

١ - مشكلة البحث

يمارس المحاسب سلوكيات قد تفرضها عليه الادارة للوصول الى عرض ارقام دخل معقولة عن طريق الالتزام بقيد التحفظ والذي قد يناقض محاسبة الاستحقاق المتعلقة بالحقوق والالتزامات التي قد تنشأ عن احداث اقتصادية نتيجة تطور وتعقد عمل الشركات وانشطتها والذي يجب علي المحاسب قياسها والابلاغ عنها بطريقة تخدم مستخدمي القوائم المالية وتحقيق اهدافهم لذلك اصبح من الضروري علي المحاسب ان يمارس سلوك متزن ومتوافق بين ممارسة قيد التحفظ وبين محاسبة الاستحقاق ويمكن أن تصاغ المشكلة على شكل تساؤل هو هل أن التوازن بين قيد التحفظ ومحاسبة الاستحقاق يؤدي إلى تعزيز جودة الإبلاغ المالي.

هدف البحث /

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية العلاقة بين قيد التحفظ وبين محاسبة الاستحقاق

اهمية البحث /

ان الجدل الكثير الذي اثير حول قيد التحفظ ترتب عليه زيادة الاهتمام بهذا القيد وكيفية استخدامه للوصول الى اتفاق حول هذا القيد واوقات استخدامه من هنا ياتي أهمية البحث حيث يسلط الضوء على قيد التحفظ وعلاقته بالمحاسبة عن الاستحقاقات المستقبلية ومتى وأين يمكن أن يكون لهذا القيد الدور الفاعل من عدمه.

١. فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية اساسية واحدة مفادها:

- وجود علاقة متوازنة وتأثير بين عوامل التحفظ وعوامل محاسبة الاستحقاق وانعكاسها على نظرية التعاقدات، (لاختبار جودة الإبلاغ المالي المحاسبي تم اعتماد التوازن بين ممارسة المحاسب في تطبيق قيد التحفظ وبين محاسبة الاستحقاق).

المبحث الثاني /

مدخل تعريفى بقيد التحفظ / الأبعاد النظرية والتطبيقية لقيد التحفظ

يتعرض المحاسبين لمشكلة كبيرة الا وهي حالة عدم التأكد والتي تضعهم في حيرة كبيرة لذا يقوم هؤلاء المحاسب يأخذ الحيطة والحذر عند اعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل او تقليل للمصروفات والالتزامات (اقبال، القضاة، ٢٠١٤ : ٢٨).

وهذا يعني انه من المفضل الابلاغ عن القيم مثل الموجودات والايرادات والقيم الاعلى للالتزامات والمصاريف لان التحفظ يعمل كقيد او محدد على تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة والمعول عليها مما يعني انه سيتم اختيار الطريقة ذات التأثير الايجابي الاقل على حقوق حملة الاسهم عندما يكون هناك اختيار بين طريقتين محاسبيتين او اكثر (Hendriksen, 1982: 140).

وقد تعرضت الكثير من الدراسات والكثير من الباحثين لمفهوم التحفظ المحاسبى فانتجوا الكثير من التوصيفات والتعريفات لهذا المفهوم المثير للجدل فقد وصفه (sterling) بانه الاكثر تأثيراً في التقييم المحاسبى حيث يعتمد هذا القيد في حالة عدم التأكد او في حالة الشك والذي يتم على اساسه اختيار البديل المحاسبى الذي يرجح عدم المبالغة في قياس الوصول والدخل (شرويدر، ١٩٩٨ ، ١٣٢).

اما (Penman & zhang, 2002, 57) فوصفوه كالآتي:

يؤدي التحفظ الى مقابلة ايرادات الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات المقبلة فانه يؤدي الى تخفيض ارباح الفترة الحالية وهذا يعني تكوين احتياطات سرية تمكن ادارة الشركة من استخدامها في ادارة ارباح الفترات القادمة مما يعني صعوبة الاعتماد على ارباح الفترة الحالية بالتنبوء بارباح الفترات القادمة.

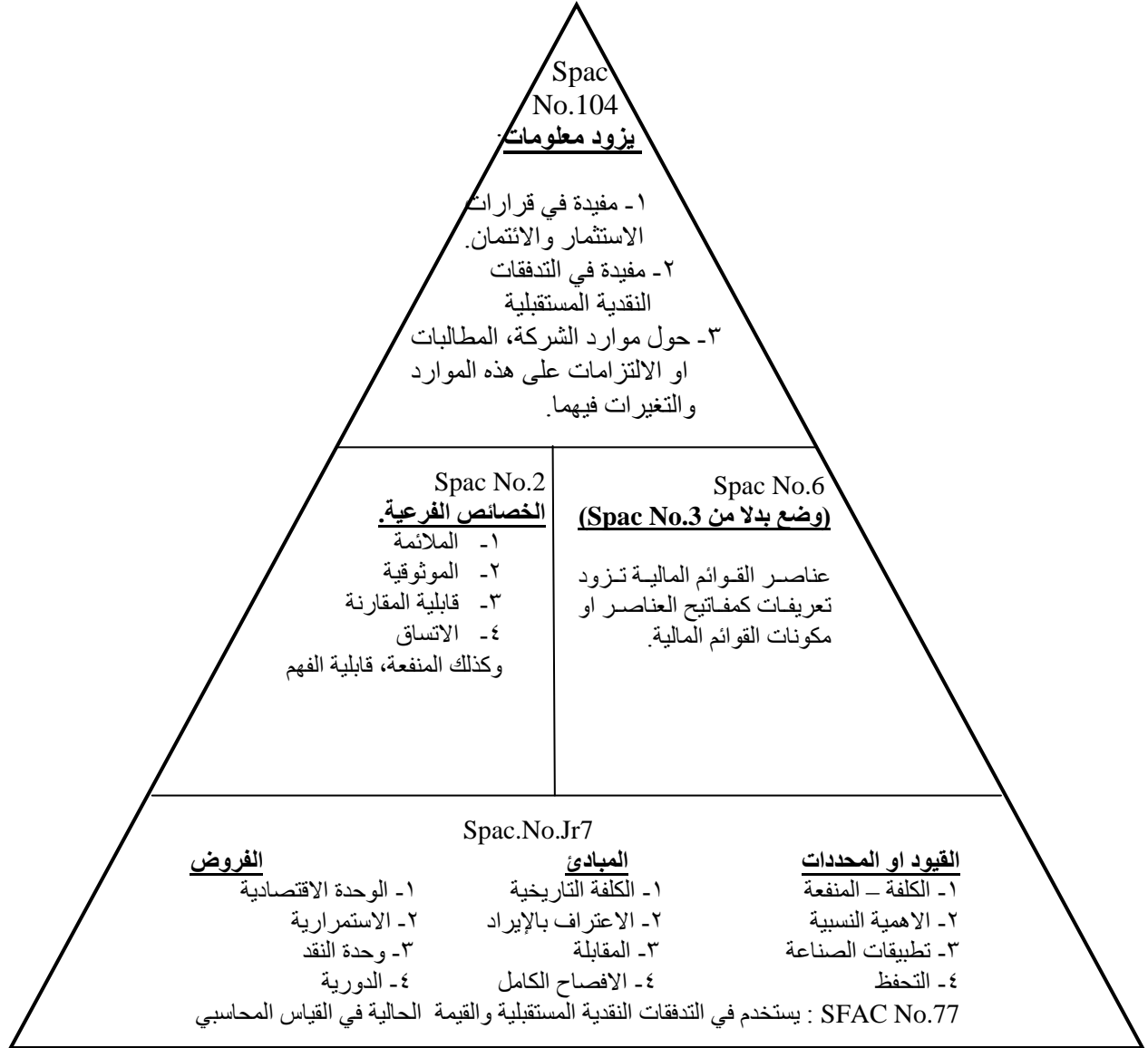
اما (Basu, , 1997: 32) فقد فسر مفهوم التحفظ المحاسبى بانه استجابة الارباح للاخبار السيئة بشكل اسرع من استجابتها للاخبار الجيدة حيث ان الاخبار الجيدة تتطلب درجة اعلى من التحقق من قبل المحاسبين بمعنى اخران التحفظ هو وجوب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق بالاعتراف بالانباء الجيدة او السارة كمكاسب مقارنة بالاعتراف بالانباء السيئة كخسائر.

في حين عرف (Hendrikson, Berda, 1992: 14) بانه يتم بناء على قيام المحاسبين بذكر القيم الاقل للاصول والايرادات والقيم الاعلى للمصروفات والالتزامات وتسجيل المصروفات حالا وتاجيل الاعتراف بالايرادات لغاية تحققها فعلا.

ان التحفظ قد اثار اهتمام الباحثين واثير جدلا كبيرا حوله فمنهم من اعتبره مبدأ ومنهم من اعتبره قيد ومنهم من دافع عنه ومنهم من انتقده فقد اعتبره (Raith, 2009: 12) من اقدم المبادئ المحاسبية الاكثر جدا ولحد الان وان الانتقاد الموجه له هو ان التحفظ يقود الى معلومات متحيزة وقل فائدة وقد يلعب دور محدد او انه اصلا لا يلعب اي دور في المحاسبة اما المدافعون عنه فيعتقدون بانه وسيلة لتخفيف مشاكل الوكالة بين المدراء وحملة الاسهم واصحاب المديونية.

اما (Kiesoetal, 2010: 146) فعده احد المحددات او القيود المحاسبية التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار وقد تم وضع هذا القيد في الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية والتقارير والذي طوره الـ (fasb) في سنة ١٩٧٦ ضمن المستوى الثالث والذي سمي بالاعتراف والقياس جنباً الى جنب مع المبادئ الافتراضات وكما هو واضح في الشكل الآتي (Jetter, 2010: 30):

شكل (٥) الاطار المفاهيمي للمحاسبة



المصدر: (Jetter, 2010: 30)

وبالرغم من الجدل الكبير الذي اثير حول هذا القيد الا انه لاقى استحسانا من قبل الكثير من الباحثين الذين اجمعوا على بيان فائدة هذا القيد وخصوصا من خلال دوره في زيادة فاعلية التعاقدات التي يتم ابرامها بين مختلف الاطراف اصحاب المصالح المتعارضة في الشركة ومنها عقود المديونية وعقود الحوافز الادارية مما يترتب عليه التخفيض من مشاكل الوكالة بين هذه الاطراف وما يرتبط بها من تكاليف يمكن ان تؤدي الى تخفيض قيمة الشركة. فالتحفظ المحاسبي اصبح احد العوامل الرئيسية في التخفيف من آثار مشكلة الخطر الاخلاقي التي تنتج عن عدم تماثل المعلومات بين تلك الاطراف اذ ان تسجيل القيم الادنى للأصول والايرادات والقيم الاعلى للالتزامات والمصروفات تعني الحد من تمكين ادارة الشركة من التحيز بالزيادة في مقاييس الاداء خصوصا الارباح والتي تعتمد عليها صياغة ورقابة التعاقدات

مما يزيد فاعليتها في اداء الدور المراد منها وهو عدم تمكين ادارة الشركة من التصرف بانتهازية لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الاطراف الاخرى مما يوفر الحماية للمستثمرين ومن ثم زيادة قيمة الشركة (Lfond, watts, 2008, 10).

بكلام اخر اعتبر التحفظ المحاسبي كتعويض جزئي عن الادارة التي تتسم بالتفاؤل الدائم والميالة الى المبالغة عند اصدار القوائم المالية.

كما ان التحفظ كان اكثر مقبولية من الرأي الداعم الى الاعتراف بمكاسب الحيازة لذلك فان العديد من المحاسبين اعتبروا ان التحفظ المحاسبي يعرض البديل الاقل تفضيلا لتقييم الشركة وبذلك سيكون مستخدموا القوائم المالية اقل عرضة للتضليل لكن من جهة اخرى المطالبات بالحصول على معلومات اكثر موثوقية واكثر ملائمة ادت الى التأثير على هذا القيد حيث اعتبر البعض ان القوائم المالية المتحفظة غير عادلة للعرض على الملاك الحاليين ومتحيزة لصالح الملاك المتوقعين أو المرتقبين وان القيمة الصافية للشركة لا تشمل التوقعات المستقبلية ومن ثم سيتم تقييم الأسهم العادية للشركة بقيمة اقل نسبيا في السوق (شرويدر ، ٢٠٠٦ : ١٤٨).

انواع التحفظ:

حددت الدراسات السابقة التي اهتمت بالتحفظ المحاسبي نوعين من التحفظ وكالاتي (Ann. L.C.& : 326 others, 2009):

١- التحفظ الاستباقي Extant Conservatism

وهو المفهوم المستند اساسا الى المحاسبة ويتعلق بالميزانية العمومية ويطلق عليه التحفظ غير المشروط ويتم بشكل مستقل عن العائدات المتوقعة وطبيعة الانباء المستقبلية حيث يعكس اقل قيمة دفترية لصافي الاصول (بدون الشهرة) ولا يتعلق بالمتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية من امثلة هذا التحفظ الاعتراف الفوري بمصرفات البحث والتطوير وكلف الاعلانات واختيار طريقة الاندثار المعجل للموجودات الملموسة طويلة الاجل بدلا من طريقة القسط الثابت.

٢- التحفظ اللاحق Exposit Conservatism

وهو المفهوم المستند اساسا الى السوق والمتعلق بالايرادات ويطلق عليه التحفظ المشروط ويتعلق باشارة او طبيعة العائدات او الانباء المستقبلية وينتج عنه تخفيض القيمة الدفترية لصافي الاصول في حالة حدوث ظروف غير مرغوب فيها او زيادة القيمة الدفترية للاصول في حالة حدوث ظروف مرغوب فيها ومن امثلة هذا التحفظ اتباع طريقة التكلفة او السوق ايهما اقل في تقييم بضاعة اخر المدة وكذلك عمليات معالجات التدهور في قيمة الاصول طويلة الاجل.

تفسيرات التحفظ المحاسبي:

اجمعت كل الدراسات والبحوث على وجود اربعة دوافع وتفسيرات لمفهوم التحفظ المحاسبي وكالاتي:

١- التفسير التعاقدى

وهو اول واهم الدوافع ومنشأه التعاقدات التي تتم بين الاطراف المختلفة ذات المصالح المتعارضة في الشركة ومن اهم هذه العقود عقود المديونية وعقود الحوافز الادارية لذلك فان الدافع الرئيس للتحفظ المحاسبي هو زيادة كفاءة عقود المديونية فالتحفظ يعني التعجيل بالاعتراف بالاحداث التي يترتب عليها انخفاض الربح والاصول وتاخير الاعتراف بالاحداث التي يترتب عليها زيادة الربح والاصول والنتيجة الطبيعية لذلك هي التعجيل بالاعتراف بالخسائر ومن ثم تعجيل احتمالات انتهاك الشركة لشروط منح القروض التي تضمنها تلك العقود بما يسمح للمقرضين بالتدخل السريع وممارسة حقوقهم التعاقدية وتقييد أنشطة الشركة بما يحمي مصالحهم.

٢- تفسير التفاضلي

يميل بعض المدراء للتحفظ في الاعلان عن الارباح والقيم العليا للاصول لتجنب تعرضهم للمسؤولية القانونية وما ينتج عنها من تعويضات في حالة المبالغة في قيم الربح والاصول سوف تكون اكبر بصورة معنوية عن حالة كون تلك القيم متحفظة حيث وجدت بعض الدراسات علاقة عكسية بين التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة المسؤولية القانونية ودرجة التحفظ في القوائم المالية عن طريق مبالغ التعويضات التي دفعتها شركات التامين وهذا يؤكد دور المسؤولية القانونية في دفع الادارة نحو زيادة او تخفيض درجة التحفظ المحاسبي.

٣- التفسير الضريبي

تساهم بعض قوانين الضرائب في زيادة او تخفيض التحفظ المحاسبي حيث تفسر من قبل وجهة نظر المحاسب وحسب الرغبة باتجاه تخفيف او زيادة الضرائب فاذا كانت الرغبة في تخفيض الضرائب فسيكون مع زيادة التحفظ والعكس بالعكس.

ويرى الباحثان العلاقة العكسية التي ترتبط الضرائب بالتحفظ واضحة من مفهوم التحفظ والذي ينص على التعجيل بالاعتراف بالخسائر وتاجيل الاعتراف بالارباح وهذا معناه تقليل الضرائب في الوقت الذي مارسنا فيه التحفظ بشدة وعلى العكس تماما عند ظهور ارباح بالزيادة اي لم يتم التحفظ لذلك ستكون الضرائب عالية جدا بل وستكون هناك ضريبة مزدوجة فمرة تفرض على ارباح الشركة ككل ومرة تفرض على المساهمين او الملاك باعتبارهم حققوا او استلموا ارباح.

التفسير التنظيمي:

ان لتنظيم الاسواق المالية والتعاملات اثر مباشر على طبيعة الافصاح المحاسبي وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الافصاح التي اقرتها هيئات الاوراق المالية والتي كان لها دورا في توجيه التحفظ المحاسبي (حمدان، ٢٠١٢: ٦٤).

وقد قام البعض الاخر باضافة واقع خامس كان وراء التحفظ المحاسبي وهو (عبيد، ٢٠٠٨: ١١):
دافع تخفيض التكاليف السياسية التي قد تتعرض لها الشركة من الارقام المحاسبية وخصوصا الربح يمكن ان يكون له تاثير على انطباعات المسؤولين السياسيين والهيئات الرقابية عن الشركة ومن ثم فان زيادة الربح تعني زيادة التكاليف السياسية والتي يتحمل ان تتعرض لها الشركات وبالاخص الشركات ذات الحجم الكبير، ذات الربح غير العادي، الشركات الاحتكارية وهذا يعني انها ستكون اكثر تحفظا.

وتتفق الباحثان مع الرأي الاخير لانه فعلا الشركات الكبيرة وذات الارباح الاستثنائية والشركات الاحتكارية هي من يستفيد من ممارسة التحفظ وبشدة للمحافظة على وضعها في السوق والابتعاد عن هكذا تكاليف التي من الممكن ان تسحق ارباحها في حين تبتعد الشركات الصغيرة عن هكذا ممارسات لان الارباح التي تحققها قليلة لا تلتفت نظر الهيئات السياسية.

وعند تطبيق هذه التفسيرات او الدوافع على انواع التحفظ سنجد ان التغيير التعاقدية يسبب التحفظ الشرطي اما التفسيرات الضريبية والتنظيمية فانها تسبب التحفظ غير الشرط في حين يسبب تفسير التقاضي النوعين معا (يوسف، ٢٠٠٧: ٢٥).

ويرى الباحثان ان وافع تخفيض التكاليف السياسية يمكن ان يسبب التحفظ المشروط والمتعلق بالإيرادات والارباح .

منافع ومساوئ التحفظ:

قام (Obidat, 2003: 79) بتلخيص منافع ومساوئ التحفظ المحاسبي بما يلي:

اولا: المنافع

- ١- اداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التاكيد التي يتعرض لها المحاسبون كما انه اداة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى الادارة في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها.
- ٢- يمكن ان تنتج مخرجات محاسبية موضوعية عند استخدام مفهوم التحفظ ، المحاسبي.
- ٣- يجنب المحاسبين خطر نشر معلومات محاسبية يمكن ان يثبت فيما بعد بانها غير صحيحة.
- ٤- يؤمن لمستخدمين القوائم المالية حماية من اية نتائج عكسية حيث يعتقد ان الارقام المتحفظة قد تاتي بنتيجة سلبية.
- ٥- زيادة التحفظ ، المحاسبي قد يؤدي الى زيادة درجة اقتراب الارباح المعلن عنها من تنبؤات المحللين الماليين مما قد يؤدي الى انخفاض الازعاج في تنبؤاتهم بربح الشركة.
- ٦- هناك ربط بين التحفظ المحاسبي وجودة الارباح المستندة الى استمرارية الارباح في المستقبل فالتحفظ عن الاعلان عن الارباح عبر استخدام بعض الطرق المحاسبية التي من شأنها تاجيل الاعتراف بالإيرادات مما سيمنح الارباح الاستمرارية بالمستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية في الفترات الزمنية القادمة.

ثانياً: المساوى:

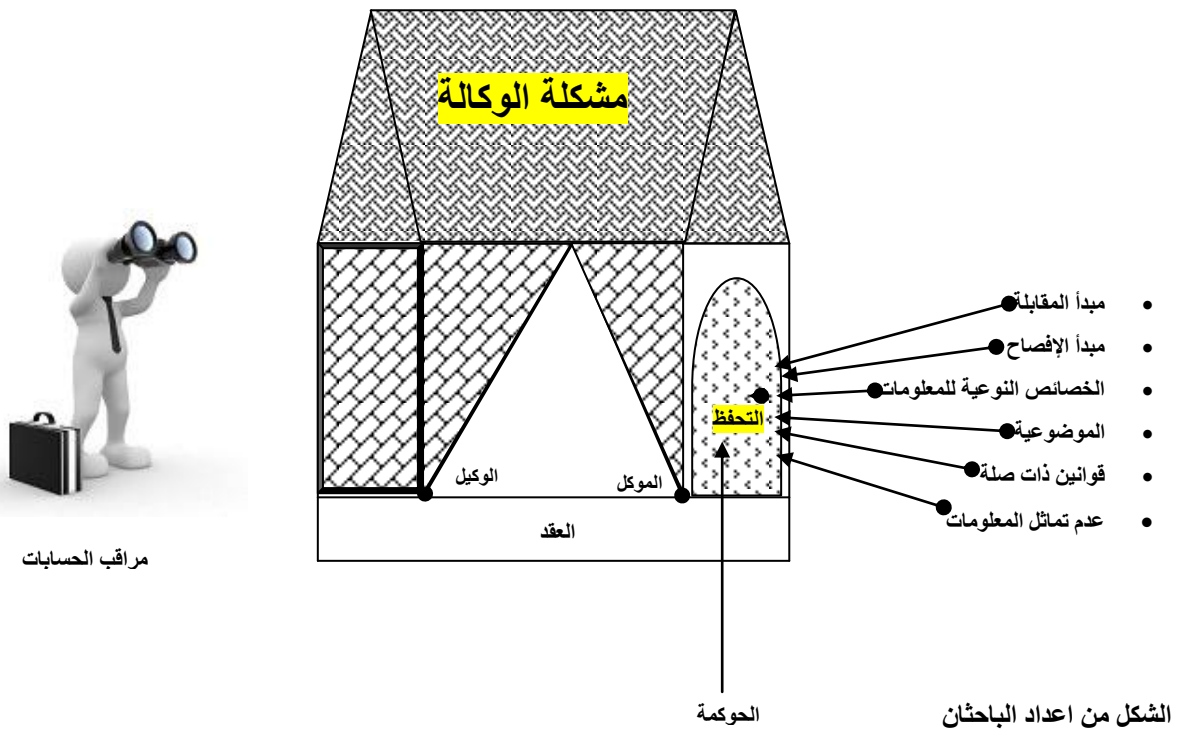
- ١- يؤدي استخدام التحفظ الى التعارض مع بعض المبادئ المحاسبية في تقييم بضاعة اخر المدة في حالة تقييمها بالكلفة او السوق ايها اقل وايضا قد يتعارض مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل القابلية للمقارنة والحيادية اذ يشير (الشيرازي، ١٩٨٩، ٢٠٤) الى ان تطبيق التحفظ ممكن ان ينتج عنه تشويه بالارقام المحاسبية التي تعطل خاصية الملائمة كما انه يشتمل على نوع من التحيز في القياس المحاسبي الامر الذي يتعارض مع حيادية المعلومات وبالتالي سوف تصبح المعلومات غير ذي فائدة لعقد المقارنات المختلفة ايضا اذا فقد الثبات في حالة اتباع التحفظ فالمعلومات تفقد خاصتي المقارنة والحياد.
 - ٢- يؤدي الى اظهار ايرادات الوحدة الاقتصادية ومصروفاتها بصورة مشوهة وبذلك فانه يؤدي الى تشويه المعلومات المحاسبية واظهار القيم بصورة تختلف عن الحقيقة.
 - ٣- ان من شأن تخفيض الاصول والايادات وزيادة الالتزامات والمصروفات يمكن ان تلحق بعض الضرر لبعض الاطراف المستخدمة لهذه المعلومات.
 - ٤- عند استخدام مفهوم التحفظ من قبل المحاسبين فانهم بذلك يؤمنون انفسهم من مخاطر التعرض للمساءلة لذلك فانهم بهذا الاجراء قد لا يلتفتون الى الضرر الذي يلحق بمصالح الاطراف الاخرى.
- ويرى الباحثان انه من ضمن المساوى التي يسببها التحفظ ومن اهمها قد يوحي للقارئ او المستفيد من القوائم المالية بقيمة منخفضة للشركة عن طريق ادراج قيمة منخفضة للأصول والايادات وقيم عالية للالتزامات والمصروفات وبذلك فان الشركة قد لا تغري او تجذب المستثمرين والدائنين وهي بذلك قد تفقد او تتخلى عن ممولين مرتقبين.

علاقة التحفظ بنظرية التعاقدات:

- ظهرت الحاجة الى التحفظ المحاسبي بشكل متزامن مع ظهور نظرية التعاقدات فقد يحتاج حملة الاسهم الى تخفيض مكافأة الادارة من اجل تعويض الفرق الذي ينشأ من وراء تغليب الادارة لمصالحها الشخصية وبالمقابل تقوم الادارة بتقديم ارقام منخفضة كدليل يثبت عدم تغليب مصالحهم الشخصية (watts & Zimmerman, 1998, 12).
- وهذا يعني ان طلب التحفظ المحاسبي ياتي نتيجة دور التعاقدات في المحاسبة ويؤدي التحفظ المحاسبي الى تخفيض مشاكل الوكالة التي ترتبط بالقرارات الاستثمارية لادارة الشركة حيث ان الادارة سوف لن تتبنى مشروعات استثمارية ذات صافي قيمة عالية سالبة اذا علمت مقدما ان اي خسارة سيتم الاعتراف بها فوراً كذلك ستعمل على الحد من الخسائر للمشروعات الاستثمارية القائمة فعلا وهذا مؤشر على زيادة كفاءة الاستثمار للشركة.
- وقد قدم كلا من (Ahmed & Duleman, 2012: 35) العديد من الادلة في ابحاثهم بان التقارير المتحفظة ساعدت في تخفيض مشاكل الوكالة فضلاً عن ان التحفظ المحاسبي يرتبط باليات الحوكمة المعتمدة فكما كانت اليات الحوكمة ضعيفة كلما كانت الطلب على التحفظ اكبر حيث يلعب التحفظ دورا بديلا للحوكمة في تخفيض مشاكل الوكالة ايضا الشركات ذات الاسهم الكثيرة والمحمولة بواسطة مؤسسات او ما يسمى بالاستثمار المؤسساتي كالبنوك وشركات التامين لديها مجالس إدارة كبيرة لديها طلب قليل على التحفظ.
- كما بينت بعض الدراسات الاخرى ان شركات القطاع الخاص تكون اقل تحفظا من شركات القطاع العام في الاعتراف بالخسائر اما الشركات اليافة والشركات ذات الدورة الاستثمارية طويلة الاجل والشركات التي تعاني من حالات عدم التأكد تكون اكثر تحفظا من غيرها (chi, lin & wang, 2007: 29).
- ترى الباحثان مما سبق ان التحفظ المحاسبي يعني بتبني وجهة نظر تشاؤمية (وان كان ليس مطلقا وليس لجميع الحالات والتشاؤم قد يرتبط بالارباح والايادات فقط والتي يغلب عليها طابع التاكيد بدلا من التوقع عكس المصاري فالتوقع والتأكد ملازمان لها).
- عند المقاضلة بين البدائل المحاسبية لدى قياس الاصول والايادات والالتزامات والمصروفات فيتم تقييد الاصول والايادات بالقيمة الادنى بينما الالتزامات والمصروفات بالقيمة الاعلى وذلك لمواجهة حالة عدم التأكد والتحسب لها.

بكلام اخر ان التحفظ المحاسبي يهتم بتسجيل الخسائر قبل تحققها حتى لو كان سندها ضعيف وهنا يخالف الموضوعية نوعا ما في حين لا يعني بتسجيل الارباح قبل تحققها مع وجود السند المؤيد لحدوثها . ولكن هذا لا يفهم منه ان التحفظ يحاول تخفيض القيمة الحقيقية لاصول المنشأة وايراداتها كما انه ليس دائم الاستعمال بل في الحالات التي يشوبها عدم التاكيد كذلك ممكن ان نفهم من التحفظ بانه مقابلة ايرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة وهذا يخالف مبدأ المقابلة وكما يفقد خاصية القابلية للمقارنة احدى الخصائص النوعية للمعلومات والتي من الممكن ان لا تنتج ابلاغ مالي ذا جودة عالية . كما ان التحفظ ممكن ان يتعارض مع الافصاح الكامل وقد ينتج معلومات مشوهة وبذلك سوف يفقدها ايضا بعض خصائصها النوعية مثل الموثوقية والملائمة وبالتالي لا يعزز جودة الابلاغ المالي المنشودة . ويمكن للباحثان ان تشبه علاقة التحفظ بنظرية التعاقدات ونظرية الوكالة بالشكل الاتي:

شكل (٢)
بين الوكالة



من خلال الشكل نفهم ان اساس هذا البيت هو العقد فكلما كان الاساس صحيح ومتين فان البيت صامد لا يعاني من مشاكل ثم ان اركانه هم الموكل (الاصيل) والوكيل الذي قد تنشأ بينهم مشكلة الوكالة والتي قد تطفوا الى السطح وتكون واضحة للجميع وان الجميع لهم مدخل واحد هو التحفظ الذي يصطدم بالكثير من الامور التي تم بيانها في المخطط حيث ان هذا البيت سوف تطوقه الكثير من الامور فلو اتسع هذا الباب (تخفيض او عدم ممارسة التحفظ) فسوف تدخل هذه الاشياء الى البيت وتعمل ضجة او مفتوح بطريقة معقولة (ممارسة التحفظ بطريقة معقولة) فانها لا يمكن ان تدخل وبالتالي سوف يحل اهل البيت مشكلتهم بنفوسهم . ولتقييم هذا البيت نحتاج الى تعيين جهة مستقلة تحكم بموضوعية وتنصف كل الاطراف وهذا نعني به مراقب الحسابات .

المبحث الثالث/ علاقة قيد التحفظ مع محاسبة الاستحقاق

مدخل تعريفي بمحاسبة الاستحقاق:

هناك عدم تمييز بين محاسبة الاستحقاق او محاسبة الاستحقاقات وبين اساس الاستحقاق اذ ان المقصود باساس الاستحقاق هو احد اساسات قياس الدخل التي يقوم بها المحاسب عن طريق تعديل وتحديث الحسابات لغرض التوصل الى الدخل الحقيقي فيقوم بزيادة حساب المصروفات والالتزامات المستحقة عن طريق قيود التسويات وذلك لتحقيق مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وتحديد صافي دخل الفترة الحالية والوصول الى الرقم الصحيح للأصول والخصوم في نهاية الفترة كلما امكن.

في حين تظهر محاسبة الاستحقاق عندما تكون هناك احداث اقتصادية قد تخلق التزامات او حقوق مستقبلية لذلك سنقوم محاسبة الاستحقاق على تشخيص هذه الاحداث الاقتصادية المتوقعة في المستقبل وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية.

لقد اتفق الجميع على ان للمحاسبة دور مهم جدا في المساعدة في اتخاذ القرار لذلك عليها تتصف بقوة تنبؤها او القدرة على التنبؤ لتسهيل هذه العملية وتلعب دورها بالطريقة الصحيحة امام المستفيدين الحاليين والمرقبين فبالرغم من محاولة المحافظة على المستفيدين الحاليين من مستثمرين وداننين فان محاولة جذب مستفيدين مرتقبين من مستثمرين داننين هدف يرجى تحقيقه عن طريق قدرة المحاسبين على توفير معلومات ملائمة ذات قدرة تنبؤية عالية تمكن المستفيد من اتخاذ القرار المناسب وهذا نوع من انواع المحاسبة عن الاستحقاق المستقبلي التي ان وفرها نظام المعلومات المحاسبي بشكل صحيح اصبح ناجحا في استقطاب الموارد عن طريق استقطاب الاستثمارات المحتملة بالإضافة الى الإبقاء على الاستثمارات الحالية.

علاقة قيد التحفظ بمحاسبة الاستحقاق:

مما تقدم تبين ان قيد التحفظ قد بني على فلسفة اساسها فيه نوع من التشاؤم حيث ينص على اظهار المصروفات والالتزامات بأعلى ما يمكن واظهار الاصول والإيرادات بأدنى ما يمكن وذلك حفاظا على رأس المال ولكن قد يولد بعض التعارضات مع المبادئ والممارسات المحاسبية.

وكما هو الحال مع نظرية الوكالة التي نظرت الى جانب واحد الا وهو الموكل وتبنت نظرة سلبية مفادها ان الوكيل يقوم بتعظيم منفعة الشخصية على حساب الموكل فان قيد التحفظ يمكن ان يركز على جانب واحد على حساب الجانب الاخر فهو يمكن ان يفيد المقرضين والداننين اذ تقوم النظرة التشاؤمية لقيد التحفظ على حماية هذه الفئة اكثر فئة المستثمرين والمالكين وحتى العاملين بالوحدة الاقتصادية (بعد انفصال الملكية عن الادارة والاستقلالية والشخصية المعنوية للوحدة الاقتصادية) فهم فئة ممولة للوحدة الاقتصادية والمفروض النظر اليها ولمصالحها والعمل على حمايتها كما هو الحال مع فئة المقرضين .

ولكن البعض يدافع عن هذا القيد ويقول بانه تعرض النوع من سوء الفهم من قبل المحاسبين حيث فسره المحاسبين بانه يدعو الى تقدير الاصول والدخل باقل ما يمكن ولكن في حقيقة الامر ان التحفظ ما هو الا مرشد للمحاسبين في بعض المواقف التي نصفها وفق قاعدة الابتعاد عن المغالاة في تقدير الدخل وصافي الاصول ومن الامثلة على ذلك استخدام الكلفة او السوق ايهما اقل في تقييم البضاعة في اخر المدة (كيسو، ١٩٩٩: ٩٠).

ولكن حتى لو طبق قيد التحفظ بصورة صحيحة للمواقف التي وجد من اجلها فان هناك بعض التعارضات التي تحصل عند المحاسبة عن بعض الاحداث الاقتصادية او عند احتساب استحقاقات مستقبلية.

وطالما ان قيد التحفظ قد يتعارض مع بعض خصائص المعلومات المحاسبية النوعية مثل ملائمتها، قابليتها للمقارنة، حياديتها اذن هو بالتالي قد تعارض مع اهداف التقارير المالية كتوفير المعلومات المفيدة للمستفيدين من اجل عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية وتوفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، فان ذلك قد يولد تشويه للحقائق وبالتالي يؤدي الى تشويه قرارات المستخدمين (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٦٦).

ثم ان قيد التحفظ ممكن ان يصبح منفذ للمحاسبين ليمروا بعض الاساليب او الممارسات التي اسموها بالمحاسبة الابداعية عن طريق تكوين الاحتياطات السرية او تمهيد الدخل او التمويل خارج الميزانية .

وتوجد العديد من الحالات التي تخلو من التقيد بالتحفظ وهي مثال على حساب بعض الاستحقاقات الحالية والمستقبلية اذ ان بعض الظروف تجبر المحاسب على ممارسات محاسبية خالية من قيد التحفظ، فمثلا المحاسبة عن الموارد الطبيعية والتي هي مسالة يكتنفها الكثير من الغموض وعدم التأكد الا ان هذه الموارد يتم قياسها والاعتراف بها وتقدر احتياطاتها كما تقدر الاعمار الانتاجية للأصول الثابتة ويتم تسجيل قيم الاكتشافات كأصل مدين مقابل جعل احد حسابات الإيرادات غير المحققة داننا ويعتبر جزء من حقوق الملكية وكذلك الطرق المستخدمة في تسجيل الزيادة الحاصلة في بعض الموارد مثل الاخشاب النامية والماشية الحديثة بجعل الاصل مدين واحد حسابات الإيرادات غير المحققة داننا مما حدا بالقانمين على المهنة بالاهتمام بالبحث عن شكل جديد للتحاسب عن الاكتشافات في الصناعات الاستخراجية وذلك لان مركز الشركة المالي سيتغير بسبب ازدياد الاصول بشكل كبير عند حدوث اكتشاف جديد حيث يتم الاعتراف بالموارد المكتشفة ضمن الاصول مستنديين بذلك بان السعر السوقي للمنتج يمكن ان يقدر وهذا يعني سوف يتم الاعتراف بالإيراد في وقت الاكتشاف (كيسو، ١٩٥٦-٥٢٤) وتضيف (علي، ٢٠١٤، ٦٠) ان انشطة الاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية تمتاز بخاصية عدم التأكد وقد لا تتوفر عنها معلومات كافية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية حيث يمكن ان تنتج عمليات البحث والاستكشاف عن اكتشاف موارد بكميات تجارية او لا تنتج شيء.

هناك ايضا مثال اخر على تعارض قيد التحفظ مع المحاسبة عن الاستحقاقات ويظهر ذلك جليا في عملية اعادة تقييم الاصول والمستخدمه خصوصا في استراليا حيث اعتبرت هذه العملية من الخصائص المميزة محاسبة المعاصرة في استراليا وكان لهم اسبابهم من وراء ذلك ومنها تقديم بيانات اكثر فائدة حول الميزانية العامة وكذلك لتحسين نسبة الاصول/ الدين وكذلك لتحسين دعم الاصول بالنسبة للسهم الواحد وزيادة اسعار الاسهم.

في حين تمنع هذه الممارسة في الدول الاخرى ومنها امريكا الشمالية وكندا كونها لا تنسجم مع مبادئ المحاسبة ومنها الكلفة التاريخية ولو انها ليست اكثر موضوعية لكن يعتبر تاريخ اكتساب الاصول كحد معقول لتقريب القيمة (61, 2009, Henderson & Goodwin).

كذلك نرى في جانب الالتزامات نادرا ما تسجل الشركات التزاماتها البيئية المحتملة حيث تصل هذه التكاليف في بعض الدول الى ملايين الدولارات وقد تصل الى نسب كبيرة يمكن ان تشكل نسبة ٦٠% من الإيرادات التي تحققها الشركات اذ تقوم الجهات الحكومية بالقيام بتنقية البيئة من الفضلات الصناعية الضارة وتعتبرها الحكومة تكاليف على الشركات التي تسببت بها وهذا يعني ان هذه الشركات سيكون لديها التزامات ضخمة غير ظاهرة في سجلاتها المالية (كيسو، ١٩٩٩: ٦١٧).

من حالات التعارض ايضا ظاهرة الغاء الدين التي انتشرت بشكل واسع لتسوية الديون حيث تقوم الشركة باستبعاد الدين من الميزانية وهو نوع من انواع التمويل خارج الميزانية والذي يحصل في حالات الاندماج عندما تقوم الشركات التابعة بالافتراض لصالح الشركة القابضة وفي هذه الحالة لا يتم الإفصاح عن هذه الالتزامات في الكشوفات المالية مما يمكن الشركات من اظهار نسب مالية جيدة تساعدها في الحصول على المزيد من القروض والاموال الاضافية حيث ان الاعتقاد السائد بان استبعاد الدين من الميزانية يعظم من سرعة الشركة ويمكنها من الحصول على الائتمان بكل سهولة وباقل التكاليف كما انها تكون قد تحررت من القيود المفروضة على الديون الجديدة لان هكذا نوع من الارتباطات لا تظهر الى الوجود.

لأخذها بنظر الاعتبار عند وضع القيود على الديون الجديدة فضلاً عن ذلك هناك من تبني موضوع انه طالما الاصول قد تم تقديرها باقل من حقيقتها وباقل من قيمها الجارية لذلك يتم التعويض عن هذا الانخفاض في الاصول عن طريق عدم التقرير عن بعض الديون في الجانب الاخر. (235, creative Accounting).

يمكن ان يظهر بعض التعارض عندما تقوم بعض الشركات التي تعاني من وجود عجز متراكم في ميزانيتها مما يمنعها من الاعلان عن اية توزيعات ارباح او سدادها إذ يجب ان تجمع كل الارباح لسد هذا العجز قبل اية توزيعات، ولكن قد تسمح بعض القوانين ومن اجل استمرار الشركات بانجاز خططها ومشاريعها وما يسمى باعادة التنظيم الصورية والتي تتم باعادة تبويب العجز او اعادة تقدير الاصول الى قيمها العادلة واعادة تقدير التزامات الشركة الى القيم الحالية (كيسو، ١٩٩٠: ٧٩٠).

وفي الواقع العراقي توجد شركات تعلن عن توزيع ارباح ولكنها لا تسدده الى مستحقيه للاستفادة من السيولة النقدية في انجاز مشاريعها او تسديد ديونها وتحقيق اهدافها.

ويرى الباحثان ان قيد التحفظ ليس بالضرورة ان يتعارض مع محاسبة الاستحقاق دائما فيمكن ان يتمشى مع المحاسبة عن الاستحقاق في بعض الفقرات ومن ضمنها الالتزامات المحتملة التي يتم الاعتراف بها وتظهرها في القوائم المالية وهي التزامات قد تنتج عن احداث مستقبلية.



استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي

المبحث الرابع / الجانب التطبيقي

تم اعتماد العناصر الخاصة بقيد التحفظ ومحاسبة الاستحقاق وحسب ظهورها في التقارير المالية وكلاتي

١- قيد التحفظ

- استخدام طريقة الاندثار المعجل
- الاعتراف الفوري بكلف البحث والتطوير
- الاعتراف الفوري بكلف الاعلانات
- الاعتراف بالخسائر المحتملة
- مخصص د.م. في تحصيلها
- الاحتياطيات
- مخصصات أخرى

٢- محاسبة الاستحقاق

- الالتزامات المحتملة
- التكاليف البيئية
- التكاليف السياسية
- تكاليف أخرى
- الاعلان عن توزيع ارباح
- التغير الحاصل في الأصول

نتائج التحليل العاملي حسب طريقة المكونات الرئيسية عن المتغيرات المستقلة

تشبعات العوامل		المتغيرات المستقلة
العامل الاول	٠.٨٠	قيد التحفظ
	٠.٧٨	الاحتياطيات
	٠.٧٥	مخصصات اخرى
	٠.٧٤	الاعتراف الفوري بكلف الاعلانات
	٠.٦٩	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
	٠.٦٨	استخدام طريقة الاندثار المعجل
	٠.٦٣	الاعتراف بالخسائر المحتملة
	٠.٦٣	الاعتراف الفوري بكلف البحث والتطوير
	العامل الثاني	محاسبة الاستحقاقات
	٠.٨٣	الاعلان عن توزيع ارباح
٠.٧٨	الالتزامات المحتملة	
٠.٧١	التكاليف السياسية	
٠.٦٠	التغير الحاصل في الاصول	
٠.٥٩	تكاليف اخرى	
٠.٥٤	التكاليف البيئية	
٢.٦٢	الجذر الكامن	
21.17	النسبة المنوية للتباين المفسر %	
75.20	النسبة المنوية التراكمية للتباين %	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

نستنتج من خلال جدول (١٦) ان متغير (قيد التحفظ) المستقل حصل على المرتبة الاولى من حيث المتغيرات الاكثر اهمية من بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير المعتمد (نظرية التعاقدات) ، ولاسيما انه حصل على أعلى قيمة جذر كامن بين اقرانه إذ بلغت (٥.٧٢) ونسبة تباين مفسر سجلت قيمته (٥٤.٠٣ %) ، حيث انطوت عناصر قيد التحفظ جميعها في العامل الاول عند تطبيق اختبار التحليل العاملي على البيانات، وهذا يؤكد ان متغير(قيد التحفظ) وعناصره أكثر اهمية من المتغير المستقل الثاني المتمثل بمحاسبة الاستحقاقات والذي انطوت جميع عناصره تحت العامل الثاني بجذر كامن بلغت قيمته (٢.٦٢)



استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي

ونسبة تباين مفسر له بلغت (٢٠.١٧ %) ، وذلك حسب نتائج التحليل العاملي ، ليصبح بذلك مجموع ما يفسره المتغيران المستقلان المتمثلان بـ (قيد التحفظ ، محاسبة الاستحقاقات) من التباين زهاء (٧٥.٢٠ %) ، والتي تبين نسبة تأثيرهما سوية على متغير نظرية التعاقدات . كما نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان التحليل العاملي رتب عناصر قيد التحفظ المنطوية تحت العامل الاول من الاكثر اهمية إلى الاقل وذلك حسب قيمة تشبعها داخل نفس العامل وكما يلي:

جدول (١)

يبين ترتيب تنازلي لعناصر قيد التحفظ

العامل الاول	قيد التحفظ
٠.٨٠	الاحتياطيات
٠.٧٨	مخصصات اخرى
٠.٧٥	الاعتراف الفوري بكلف الاعلانات
٠.٧٤	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٠.٦٩	استخدام طريقة الاندثار المعجل
٠.٦٨	الاعتراف بالخسائر المحتملة
٠.٦٣	الاعتراف الفوري بكلف البحث والتطوير

كما نلاحظ من خلال جدول (١) ان التحليل العاملي رتب عناصر محاسبة الاستحقاقات المنطوية تحت العامل الثاني من الاكثر اهمية إلى الاقل وذلك حسب قيمة تشبعها داخل نفس العامل وكما يلي:

جدول (٢)

يبين ترتيب تنازلي لعناصر محاسبة الاستحقاقات

العامل الثاني	محاسبة الاستحقاقات
٠.٨٣	الاعلان عن توزيع ارباح
٠.٧٨	الالتزامات المحتملة
٠.٧١	التكاليف السياسية
٠.٦٠	التغير الحاصل في الاصول
٠.٥٩	تكاليف اخرى
٠.٥٤	التكاليف البيئية

المبحث الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن هذا المبحث عرض لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثان وأبرز التوصيات التي تعزز هذا الجانب وتسهم في حل مشكلة البحث:

الاستنتاجات

- ١- أن توازن العلاقة بين قيد التحفظ ومحاسبة الاستحقاق يؤدي إلى إنتاج معلومات غير متحيزة تساهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.
- ٢- وجود ارتباط معنوي طردي إيجابي ووجود تأثير معنوي لقيد التحفظ بجميع عوامله على نظرية التعاقدات مما يدل على أن صياغة العقود تتأثر بالممارسة المحاسبية المتمثلة بقيد التحفظ باعتبارها إحدى القوى التي تؤثر على نظرية التعاقدات.
- ٣- وجود تأثير معنوي للمتغيرين المستقلين (مبدأ التحفظ ومحاسبة الاستحقاق) معاً على المتغير المعتمد (نظرية التعاقدات) ويعبر هذا التأثير على وجود علاقة متوازنة بين المتغيرين المستقلين والمتغير المعتمد، وهذا يدل على وجود إبلاغ مالي جيد.
- ٤- وجد أن العوامل المتمثلة لقيد التحفظ الأكثر تأثيراً على نظرية التعاقدات هي (الاحتياطات، مخصصات أخرى، الاعتراف الفوري لكلف الإعلان، مخصص د.م في تحصيلها) على التوالي وحسب كبر أهميتها.
- ٥- كانت نتائج التحليل العاملي قد أظهرت العوامل التي تمثل المتغير حسب تسلسل أهميتها وتمثيلها فقد تمثل قيد التحفظ ب (الاحتياطات، مخصصات أخرى، الاعتراف الفوري بكلف الإعلان، مخصص د.م في تحصيل، استخدام طريقة الاندثار المعجل، الاعتراف بالخسائر المحتملة، الاعتراف الفوري بكلف البحث والتطوير) على التوالي أما محاسبة الاستحقاق فقد تمثلت بالعناصر الآتية (الإعلان عن توزيعات الأرباح، الالتزامات المحتملة، التكاليف السياسية، التغير الحاصل في الأصول، تكاليف أخرى، تكاليف بينية).

التوصيات

- ١- العمل على الحفظ على التوازن بين قيد التحفظ ومحاسبة الاستحقاق من أجل إنتاج معلومات ملائمة.
- ٢- حث المدراء على استعمال قيد التحفظ بصورة صحيحة وبالتوقيات التي تدعوا لاستعماله لكي لا يكون منفذ لتغليب مصلحة طرف على حساب الآخر.
- ٣- إعطاء دور لسوق العراق أكبر عن طريق توسيع صلاحياته لغرض السيطرة على إدراج جميع الشركات المساهمة في هذا السوق حفاظاً على المستثمرين والمستفيدين من هذه الشركات.
- ٤- التشديد من قبل مراقبي الحسابات على التركيز على فقرات الاحتياطات والمخصصات الظاهرة في التقارير المالية لكي لا تكون منفذ للإدارة أو المحاسب لعملية إدارة الأرباح.

المصادر

١- المصادر العربية

أولاً: التقارير والوثائق الرسمية

- ١- السجلات المحاسبية للشركات عينة البحث للفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.
- ٢- التقارير السنوية ودليل الشركات الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية للسنين ٢٠٠١، ٢٠١٣، ٢٠١٤.
- ٣- التقارير المالية وتقارير الإدارة للشركات عينة البحث للفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣.
- ٤- تقارير مراقبي الحسابات للشركات عينة البحث من ٢٠٠٩ - ٢٠١١.

ثانياً: الكتب

- ١- شرويدر، ريتشارد دوكلارك، مارتن وكاشي، جاك، نظرية محاسبية، تعريب خالد علي أحمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- ٢- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية محاسبية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- ٣- كيسو، دونالد ويجانت، جيرى، المحاسبة المتوسطة، تريب د. أحمد حامد الحاج و د. سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.



استعمال مفهومي التحفظ والاستحقاق وانعكاسهما في تعزيز جودة الابلاغ المالي

ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

- ١- عبّيد، إبراهيم السي، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ لمحاسبي في القوائم المالية المنشورة، دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، ٢٠١٠.
- ٢- علي، سلامة إبراهيم، تأثير الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الموجودات الثابتة على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد، ٢٠١٤.
- ٣- يوسف، محمد محمود، محاسبة تكلفة النشاط وتخصيص الموارد في ظل نظرية الوكالة، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، ٢٠٠٧.

المصادر الإنكليزية

4- First: books

- 1- Jetter, Deborah e. & Chaney, Paul k, Advanced Accounting, 4th edition, John Wiley & Sons, Inc, International Student Version, 2011.
- 2- Kieso, Donald E., Weygant, Jerry., Kimm Paul D Financial Accounting, 14th Edition update package John Wiley, Sons, USA, 2012.
- 3- Plan, /Robert & Atkinsonm " Advanced Management Accounting: 2nd edition Prentice – Hall International Inc USA 1989.
- 4- Hendriksen, Eldons & Verbruggen, Michl, Accounting theory 5th Edition, Richard D. Irwin, Inc. 1982.
- 5- Ahmed, Anwar P, Pulleman, Scott, Managerial overconfidence and Accounting conservatism . March 2012.
- 6- Lafond, Ryan and Watts, Ross, L. The information Management, working paper 2007.
- 7- Obeidat, M. The effect of conservatism on the relevance and reliability of Accounting information, A Doctor degree Thesis, Amman Arab University. 2003.
- 8- Hendriksen, E, Accounting theory, Richard D. Irwin, Inc, USA, 1982.

Second : Periodicals & Research

- 1- Chan, Ann L.C, Lin, Stephen Wj., Strong, Norman. Accounting, conservatism and the cost of equity Capital: UK evidence, "Managerial Finance" Vol. 35, No. 4, 2009
- 2- Penman, S and Zhang, X, Accounting Conservatism, The quality of earnings and stock Returns, The Accounting Review vol . 77 . 2002.
- 3- Basu, Sudipta, The Asymmetric Time lines of earnings. Journal of Accounting and Economics vol. 24 ,No. 1 1997.
- 4- Chi, Wuchun, Lin, Chiawen, A corporate governance perspective . Journal of contemporary Accounting and Economics vol.5.No.1 2009.



Using of concepts "conservatism & accrual" and their reflection in enhancing of quality of financial reporting

Abstract

The use of Conservatism significant impacts on the financial statements and thus on financial reporting which is produced by these lists so Rate Some of the professionals that the principle of accounting while Rate of others as a constraint, and brought this category based on the uses of this restriction sometimes used the accountant this restriction and especially with the uncertainties in the Sometimes it may collide with some of the cases in which the accountant may be forced to leave in custody as a result of emergence of economic events that gave rise to rights or future commitments should be disclosed.

The emergence in custody mainly was due to the uncertainty and its essence is to report on at least the values of the assets, revenues and higher values of the obligations and expenses, thereby imposing behavior pessimistic on the accountant at his choice between accounting measurement alternatives for the purposes of financial reporting and thus it will show users the product is real with the increase in demand for display objective and fair focuses attention on the priorities for the investor as a user of the information came to be seen as a constraint in custody stating its use in certain cases, such as those that require a personal rule by the accountant.

Keys words\is in custody, accrual accounting, the quality of financial reporting